

المجلس التنفيذي  
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة  
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022

  
الاستثمار في السكان الريفيين

## جمهورية باكستان الإسلامية

### تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري

### رد مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تعليقات ممثلي الدول الأعضاء

الوثيقة: EB 2022/137/R.18/Rev.1/Add.1

بند جدول الأعمال: 11(أ)(2)

التاريخ: 30 ديسمبر/كانون الأول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

**Fumiko Nakai**

كبيرة موظفي التقييم

مكتب التقييم المستقل في الصندوق

البريد الإلكتروني: f.nakai@ifad.org

**Indran A. Naidoo**

مدير

مكتب التقييم المستقل في الصندوق

البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

| رد مكتب التقييم المستقل في الصندوق  | تعليقات من الصين  |
|---|---|
| <p>يقر مكتب التقييم المستقل في الصندوق بالتعليق ويعالجه من خلال إجراء التعديلات على الوثيقة المذكورة آنفاً، وفقاً للمبادئ التوجيهية للصندوق وإجراءاته، وبالتشاور مع الشعب ذات الصلة في الصندوق.</p> | <p>تشير الصين إلى أن الفقرة 16، الصفحة 16 من الذيل الثاني لتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري هذا، تنص على ما يلي، "تحتل باكستان المرتبة الأخيرة لبيئة الأعمال من بين 17 بلداً في آسيا"، وأن الحاشية 21 المقابلة تذكر تايوان وهونغ كونغ باعتبارهما بلدين إلى جانب الصين. ونرى أن ذلك غير مناسب.</p> <p>وكما نعلم جميعاً، لا يوجد سوى صين واحدة في العالم. وتايوان وهونغ كونغ هما جزءان من الأراضي الصينية. وعندما تكون الإشارة الرسمية إلى الاسمين ضرورية، يتعين استعمال ما يلي: "مقاطعة تايوان الصينية"، و"منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة". وينبغي أيضاً ألا يدرج هذان الكيانان بوصفهما بلدين وإنما بوصفهما "اقتصادين" فحسب.</p> <p>وفي هذا الصدد، نطلب تعديل هذه الوثيقة وإبلاء المزيد من الاهتمام للمصطلحات في المستقبل.</p> |

| رد مكتب التقييم المستقل في الصندوق   | تعليقات من الهند   |
|--|--|
| <p>يقر مكتب التقييم المستقل في الصندوق بالتعليق ويعالجه بإضافة ملاحظة وإجراء التعديلات اللازمة في الوثيقة المذكورة آنفا لتوضيح المصطلحات المستعملة، وفقا للممارسات الموحدة للأمم المتحدة. ويُعدّ مكتب التقييم المستقل في الصندوق ضميمة وفقا لذلك.</p> <p>وقُدمت الوثيقة عينها إلى الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للجنة التقييم في يونيو/حزيران 2021، حيث كانت الهند ممثلة كعضو في اللجنة. ولم ننتلق حينها أي تعليق من الطبيعة نفسها.</p> | <p>1- تشير الهند إلى أن مشروع وثيقة الصندوق قيد النظر "جمهورية باكستان الإسلامية: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري" يتضمن مصطلحات ليس لها أي صفة قانونية أو مصداقية دولية، وتنتهك بوضوح الحقوق السيادية للهند على أراضيها. وعلى سبيل المثال، تحتوي الوثيقة على إشارات متعددة إلى "أزاد جامو وكشمير" (69 مرات)، و"جيلجيت بالستان" (78 مرة)، و"الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني" (5 مرات).</p> <p>2- وتعارض الهند بشدة على ذكر مصطلحات غير مقبولة مثل "أزاد جامو وكشمير"، و"جيلجيت بالستان"، و"الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني".</p> <p>3- ويعدّ كامل إقليم جامو وكشمير ولاداخ جزءا لا يتجزأ من الهند وغير قابل للتصرف به نتيجة الانضمام القانوني والكامل وغير المشروط لجامو وكشمير إلى اتحاد الهند في عام 1947. وتحتل باكستان أجزاء من أراضينا على نحو غير قانوني وقسري. وليس لمطالبات باكستان بالأراضي الهندية الخاضعة لاحتلالها أي صفة قانونية. وليس لمصطلحي "أزاد جامو وكشمير" و"جيلجيت بالستان" مصداقية دولية؛ ولم تقبلها الأمم المتحدة.</p> <p>4- وأي عمل في الأراضي الهندية الخاضعة لاحتلال باكستان يرقى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للهند ويعد انتهاكا لسيادتنا وسلامتنا الإقليمية. ويعبر "الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني" في أجزاء من إقليم اتحاد جامو وكشمير ولاداخ التي تخضع للاحتلال غير القانوني والقسري لباكستان، وبالتالي يمس مسألة سيادة الهند وسلامتها الإقليمية. ولذلك، ترفض الهند رفضا قاطعا الإشارة إلى الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني في وثيقة الصندوق.</p> |

| رد مكتب التقييم المستقل في الصندوق | تعليقات من الهند  |
|------------------------------------|---|
|                                    | <p>5- واستعمال هذه المصطلحات التي ليس لها أساس قانوني ولا هي مقبولة لدى الأمم المتحدة في وثيقة من وثائق الصندوق، يسعى إلى إضفاء الشرعية على الاحتلال غير القانوني للأراضي الهندية من قبل باكستان، وينتهك سيادة الهند، وهي عضو مؤسس للصندوق. وتتوقع الهند من منظمة متعددة الأطراف محايدة وذات مصداقية مثل الصندوق أن تراعي الشواغل الأساسية للهند وأن تحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية.</p> <p>6- ولذلك، يُطلب من الصندوق أن تُحذف من الوثيقة كل الإشارات إلى "أزاد جامو وكشمير"، و"جيلجيت بالتستان"، و"الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني". ويطلب أيضا من الصندوق ضمان عدم تكرار هذه الإشارات التي تنتهك سيادة الهند، في المنشورات المستقبلية.</p> |